

عنوان البحث

مشروع إنشاء شركة تقنية
(شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص)

إعداد الطالب/ حسام مجدي محسن

الرقم الجامعي/ 241000166

إشراف/

العام الدراسي:

2024

مقدمة:

في ظل التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتزايدة يوماً بعد يوم والتي تواجهها الحكومات متمثلة في القطاع العام، أصبحت الشراكة بين القطاع العام والخاص أداة ونموذج فعال لتحسين كفاءة وجودة الخدمات العامة بأنواعها. هذا النوع من الشراكات يوفر فرصاً لاستثمار الخبرات والموارد المتنوعة لكلا القطاعين بهدف تقديم حلول مبتكرة لتلبية احتياجات المجتمع والدولة وسوق العمل ككل.

يسعى هذا البحث لتوفير معلومات كافية ودراسات مماثلة لتحديد كافة الجوانب المطلوبة لإنشاء شركة تقنية مشتركة بين القطاع العام والخاص بهدف إدارة وتشغيل مشاريع البنية التحتية للخدمات الرقمية وأعمال البحث والابتكار والذكاء الصناعي، سيجتمع هذا التعاون الموارد المالية والفنية والإدارية من الطرفين لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحسين جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.
2. تعزيز الابتكار والتطوير التقني.
3. تقليل الأعباء المالية على الحكومة من خلال المشاركة في التكاليف والمخاطر.
4. تشجيع الاستثمار الخاص والمشاركة في المشاريع العامة.
5. تبادل المعرفة والخبرات بين القطاعين العام والخاص.

سيتم تنفيذ هذا البحث على مراحل متتالية تهدف إلى تقديم كافة المعلومات الممكنة للحصول على شراكة استراتيجية ناجحة، وسيتم تقييم النتائج والتعلم من التجربة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. هذا البحث يمثل فرصة لتطوير نموذج متميز للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

مشروع إنشاء شركة مشتركة بين القطاع العام والخاص يمكن أن يساعد في حل عدد من المشاكل، ومن أهمها:

1. تحسين كفاءة وجودة الخدمات العامة:

- القطاع الخاص يتمتع بخبرات وممارسات متقدمة في إدارة العمليات والمشاريع والموارد البشرية والتقنية، مما يساعد على تحسين كفاءة وجودة الخدمات الحكومية.
- الشراكة تسمح بتطبيق التقنيات والابتكارات الحديثة في تقديم الخدمات، مثل الأتمتة وتحليل البيانات، لتحقيق أداء أفضل.
- المنافسة بين الشركاء وتبادل الخبرات قد يؤدي إلى إيجاد حلول إبداعية لتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

2. زيادة الاستثمارات في المشاريع العامة:

- القطاع الخاص لديه الملاءة المالية اللازمة وقادر على توفير التمويل اللازم للمشاريع الحكومية الكبرى، مما يقلل الأعباء على ميزانية الدولة.
- تقاسم المخاطر والعوائد بين الشريكين يزيد من جاذبية هذه المشاريع للقطاع الخاص.
- توفير حوافز ضريبية وتنظيمية للقطاع الخاص يشجع مشاركته في المشاريع العامة.

3. الحد من الأعباء المالية على الحكومة:

- انخفاض الأعباء المالية على الحكومة نتيجة مشاركة القطاع الخاص في التمويل والتشغيل.
- إمكانية إعادة توجيه الموارد المالية المتاحة لتمويل مشاريع أخرى ذات أولوية أكبر للحكومة مثل المشاريع الخاصة بالتحول الوطني أو رؤية المملكة 2030.
- تحقيق الفوائد من خلال الاستفادة من كفاءات وموارد القطاع الخاص بتكلفة أقل.

4. تشجيع الابتكار والتطوير التقني:

- القطاع الخاص يمتلك القدرات والحوافز الكافية لاستحداث حلول مبتكرة وتكنولوجيات متطورة.
- الشراكة تتيح نقل هذه المعارف والتقنيات إلى القطاع العام لتحسين خدماته.
- التعاون بين الشريكين في مجال البحث والتطوير يساعد على إيجاد حلول مبتكرة لمشاكل المجتمع.

5. تعزيز التنسيق والتكامل بين القطاعين:

- تطوير علاقات استراتيجية قوية بين الحكومة والقطاع الخاص يعزز الثقة والتفاهم المشترك.
 - بناء نماذج تعاون فعالة تساعد على تنسيق الجهود وتحقيق الأهداف المشتركة.
 - تبادل الخبرات ونقل المعارف بين الشريكين ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات والمشاريع.
- بشكل عام، تعد هذه الشراكة نموذجًا واعدًا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة لكل من القطاعين العام والخاص.

أهمية الدراسة:

هناك عدة جوانب مهمة تبرز أهمية الدراسة لمشروع إنشاء شركة تقنية بالشراكة بين القطاع العام والخاص:

1. تحديد الحاجة والجدوى:

- دراسة الحاجة الفعلية للمشروع والفرص التي سيوفرها في السوق.
- تقييم الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع وإمكانية نجاحه.
- تحديد المجالات الرئيسية التي ستركز عليها الشركة وفرص النمو فيها.

2. تصميم الهيكل التنظيمي والشراكة:

- تحديد نموذج الشراكة الأمثل بين القطاعين العام والخاص.
- تحديد مسؤوليات وأدوار كل طرف في الشراكة.
- هيكلة الإدارة والحوكمة بما يضمن التنسيق والتكامل بين الشريكين.

3. إعداد الخطة الاستراتيجية والتشغيلية:

- وضع رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية للشركة.
- تحديد المنتجات والخدمات التقنية التي ستقدمها الشركة.
- إعداد خطة تشغيلية مفصلة لتنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه.

4. تقييم المخاطر والتحديات:

- التعرف على المخاطر القانونية والتنظيمية والتشغيلية المحتملة.
- وضع خطط للتخفيف من هذه المخاطر والتعامل معها.
- تقييم التحديات المتوقعة وكيفية التغلب عليها.

5. دراسة الجدوى المالية:

- تقدير الاحتياجات التمويلية للمشروع وهياكل التمويل الممكنة.
- إعداد التوقعات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة.
- تحليل المؤشرات المالية الرئيسية وجدوى المشروع اقتصاديًا.

إن القيام بهذه الدراسة الشاملة سيضمن وضع أسس متينة للمشروع وتحديد الخطوات الفعلية لتحقيق النجاح المنشود من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أهداف الدراسة:

أهداف دراسة مشروع إنشاء شركة تقنية بين القطاع العام والخاص هي:

1. تحديد الفرص والحاجة السوقية:

- تحليل الطلب والاحتياجات في السوق المستهدف.
- تحديد الفجوات التي يمكن أن تملأها الشركة المقترحة.
- تقييم المنافسة الحالية والقدرة على المنافسة في السوق.

2. تصميم نموذج الأعمال الفعال:

- وضع رؤية واستراتيجية واضحة للشركة.
- تحديد المنتجات والخدمات التقنية الرئيسية.
- تصميم الهيكل التنظيمي والحوكمة بما يدعم الشراكة.

3. تقييم الجدوى الاقتصادية والمالية:

- تقدير التكاليف الرأسمالية والتشغيلية للمشروع.
- إعداد التوقعات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة.
- تحليل المؤشرات المالية الرئيسية كالعائد على الاستثمار.

4. تحديد المخاطر والتحديات:

- التعرف على المخاطر القانونية والتنظيمية والتشغيلية.
- وضع خطط للتخفيف من هذه المخاطر والتعامل معها.
- تقييم التحديات المتوقعة وكيفية التغلب عليها.

5. تطوير خطة التنفيذ:

- إعداد خطة زمنية تفصيلية لتنفيذ المشروع.
- تحديد الموارد والاحتياجات اللازمة للتنفيذ.
- وضع آليات للمتابعة والرقابة على التنفيذ.

تهدف هذه الدراسة الشاملة إلى ضمان نجاح المشروع المقترح وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تساؤلات الدراسة:

أبرز التساؤلات الأساسية التي تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عليها هي:

1. ما هي الفرص والحاجة السوقية للمشروع المقترح؟

- ما هي احتياجات السوق المستهدف وحجم الطلب المتوقع؟
- ما هي الفجوات في السوق التي يمكن أن يملأها المشروع؟
- من هم أبرز المنافسين الحاليين في السوق وما هي قدرات الشركة المقترحة على المنافسة؟

2. كيف يمكن تصميم نموذج أعمال فعال للشركة المقترحة؟

- ما هي الرؤية والاستراتيجية المناسبة للمشروع؟
- ما هي المنتجات والخدمات التقنية الرئيسية التي ستقدمها الشركة؟
- ما هو الهيكل التنظيمي والحوكمة الأمثل للشراكة بين القطاعين؟

3. ما مدى الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروع المقترح؟

- ما هي التكاليف الرأسمالية والتشغيلية المتوقعة للمشروع؟
- ما هي التوقعات المالية والتدفقات النقدية المستقبلية للمشروع؟
- ما هي المؤشرات المالية الرئيسية كالعائد على الاستثمار؟

4. ما هي المخاطر والتحديات الرئيسية التي قد تواجه المشروع؟

- ما هي المخاطر القانونية والتنظيمية والتشغيلية المحتملة؟
- كيف يمكن التخفيف من هذه المخاطر والتعامل معها؟
- ما هي أبرز التحديات المتوقعة وكيف يمكن التغلب عليها؟

5. كيف يمكن وضع خطة تنفيذ فعالة للمشروع؟

- ما هي الخطة الزمنية التفصيلية لتنفيذ المشروع؟
- ما هي الموارد والاحتياجات اللازمة للتنفيذ؟
- ما هي آليات المتابعة والرقابة على التنفيذ؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات بشكل شامل ودقيق سيساعد في تحديد جدوى المشروع المقترح وتصميم خطة تنفيذ ناجحة.

فروض الدراسة:

1. توجد فرص سوقية واضحة لتقديم الحلول التقنية المقترحة في السوق المستهدف.
2. نموذج الأعمال المقترح يمتلك القدرة على التنافس بشكل فعال في السوق.
3. المشروع المقترح يحقق جدوى اقتصادية ومالية مقبولة على المدى المتوسط والطويل.
4. المخاطر التشغيلية والتنظيمية للمشروع يمكن التخفيف منها وإدارتها بشكل فعال.
5. الخطة التنفيذية للمشروع قابلة للتطبيق وتمتلك الموارد اللازمة لتحقيق أهداف المشروع.

الدراسات السابقة:

1. دراسة بعنوان "الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال البنية التحتية مع الإشارة إلى مشروع ميناء الوسط بالجزائر".

• <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/166092>

2. دراسة بعنوان "تأثير الشراكة بين القطاع العام والخاص على مستوى جودة الخدمات - دراسة ميدانية على النقل المدرسي بمحافظة المخوة - المملكة العربية السعودية -".

• <https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/view/3374>

3. دراسة بعنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية - دراسة التجربة الجزائرية -".

• <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/220715>

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. نظرية الاختيار العام: (Public Choice Theory)

- تركز هذه النظرية على كيفية اتخاذ القرارات السياسية والإدارية في القطاع العام.
- تشدد على أهمية موازنة مصالح الجهات المختلفة في القطاعين العام والخاص لنجاح الشراكات.

2. نظرية التعلم التنظيمي: (Organizational Learning Theory)

- تبحث في كيفية تعلم المنظمات والاستفادة من الخبرات السابقة في إنشاء الشراكات.
- تؤكد على أهمية إدارة المعرفة ونقل الخبرات بين القطاعين لتحسين أداء الشراكات.

3. نظرية الشبكات: (Network Theory)

- تركز على أهمية التفاعل والتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات في إطار الشراكات.
- تشير إلى أهمية بناء شبكات وتحالفات استراتيجية بين القطاعين لتحقيق أهداف الشراكة.

4. نظرية الموارد والقدرات: (Resource-Based View)

- تؤكد على أهمية دمج الموارد والقدرات المتكاملة بين القطاعين لتحقيق الميزة التنافسية.
- تشرح كيفية استغلال الموارد والخبرات المختلفة لكل قطاع لتحقيق أهداف الشراكة.

المنهجية وطرق البحث:

1. المنهج الوصفي التحليلي:

- يتم من خلاله وصف وتحليل الشراكات القائمة والعوامل المؤثرة عليها.
- يشمل جمع البيانات والمعلومات عن الشراكات من خلال المصادر الثانوية كالتقارير والإحصاءات الرسمية.

2. دراسات الحالة:

- تركز على دراسة حالات محددة من الشراكات بعمق للوقوف على التفاصيل والسياقات المختلفة.
- تعتمد على جمع البيانات من خلال المقابلات والوثائق والملاحظة الميدانية.

3. المنهج المقارن:

- يتم من خلاله المقارنة بين نماذج وتجارب الشراكات في بيئات مختلفة.
- يساعد على استخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

4. المنهج الكمي:

- يتضمن استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية لتحليل البيانات الكمية عن الشراكات.
- يساعد على قياس الأداء والآثار الاقتصادية والاجتماعية للشراكات.

5. البحوث المختلطة:

- تجمع بين المناهج الكمية والنوعية لتوفير رؤية شاملة عن ظاهرة الشراكات.
- تستخدم المقابلات والاستبيانات وتحليل البيانات الإحصائية

أدوات الدراسة:

1. المقابلات:

- المقابلات المتعمقة مع المسؤولين والخبراء في مجال الشراكات.
- المقابلات شبه المنظمة لاستكشاف خبرات وتجارب الأطراف المشاركة.

2. الاستبيانات:

- تصميم استبيانات لجمع البيانات الكمية والنوعية من المشاركين في الشراكات.
- تساعد في قياس اتجاهات وآراء الأطراف المعنية.

3. تحليل الوثائق:

- دراسة الوثائق والتقارير الرسمية المتعلقة بالشراكات.
- تحليل العقود والاتفاقيات المبرمة بين الأطراف.

4. الملاحظة الميدانية:

- المشاركة المباشرة في أنشطة الشراكات لملاحظة التفاعلات والسياقات.
- تدوين الملاحظات والتسجيل المرئي والصوتي.

5. المناقشات الجماعية:

- تنظيم حلقات نقاشية مع مجموعات مختلفة من المشاركين.
- تساعد في استكشاف وجهات النظر والتفاعلات بين الأطراف.

6. تحليل البيانات الإحصائية:

- استخدام البرمجيات الإحصائية لتحليل البيانات الكمية.
- قياس المؤشرات الاقتصادية والمالية للشراكات.

حدود الدراسة:

1. الحدود الجغرافية:

- المملكة العربية السعودية.
- مدينة جدة.

2. الحدود الزمنية:

- عام 2024.

3. الحدود المؤسسية:

- الأطراف المشاركة في الشراكات (القطاع العام، القطاع الخاص).

المراجع:

- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/166092>
- <https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/view/3374>
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/220715>